

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢

بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

~~~~~

نحن جابر الاحمد الجابر الصباح نائب امير الكويت وولي العهد  
بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان  
سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح  
الدستور

وعلى المادة ٦١ من الدستور

وعلى المرسوم الاميري رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ بقانون الوظائف  
العامة المدنية والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي  
والقنصلي المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٥٤  
لسنة ١٩٧٦

وبناء على عرض وزير الخارجية

وبعد موافقة مجلس الوزراء

اصدرنا القانون الاتي نصه

مادة اولى

تضاف فقرة ثانية الى نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١  
لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالنص الاتي  
« واستثناء من أحكام المادة ٩٥ من قانون الوظائف العامة  
المدنية المشار اليه تمنح الوظيفة المتزوجة بسوظف يعمل بوزارة  
الخارجية أو بأحد الذين توفدهم الوزارات الاخرى للعمل في  
البعثات التمثيلية اجازة خاصة بغير مرتب لمراقبة الزوج طيلة مدة  
عمله بالخارج ، ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة على  
ان تخلى عند عودة الموظفة » .

مادة ثانية

تعاد للخدمة بالدرجة والمرتب الذي كانت عليه وقت ترك  
الخدمة من أنهيت خدمتها من زوجات هؤلاء الموظفين اذا كان  
انهاء الخدمة بسبب استفادها لمدة الاجازة الخاصة لمراقبة الزوج  
قبل نفاذ هذا القانون على ان تقدم الموظفة طلب العودة الى  
العمل خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

مادة ثالثة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نائب امير الكويت

جابر الاحمد الجابر الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء  
جابر العلي السالم الصباح

وزير الخارجية

صباح الاحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : ١٦ ذو الحجة ١٣٩٦ هـ  
الموافق : ٧ ديسمبر ١٩٧٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة ايضاحية لمرسوم بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢

بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

~~~~~

تقضي المادة ٩٥ من قانون الوظائف العامة المدنية بأنه  
« يجوز للوزير أن يسح الوظيفة اجازة خاصة بغير مرتب اذا نقل  
زوجها الموظف الى خارج البلاد أو أوفد في بعثة علمية أو اجازة  
دراسية أو مهمة رسمية أو اعارة .

ولا يجوز أن تزيد هذه الاجازة على أربع سنوات طوال  
مدة خدمة الموظفة » .

ولما كان بعض موظفي وزارة الخارجية والملحقين الذين  
توفدهم الوزارات الاخرى للعمل في البعثات التمثيلية متزوجين  
بموظفات يخضعن لنص المادة سالفة الذكر في حين أن طبيعة عمل  
هؤلاء الموظفين تقتضي أن يعملوا بالخارج مددا طويلة ، وقد  
تريد في مجموعها عن الحد الاقصى للاجازة الخاصة المسوح  
بها لزوجاتهم الموظفات في حدود النص القائم .

وأخذا بهذا الاعتبار وتشجيعا لهؤلاء الموظفين على أداء  
واجبهم الوطني بعيدا عن أرض الوطن بصحبة زوجاتهم الموظفات  
وأولادهم الذين يحتاجون لرعايتهم أعد مشروع القانون المرافق  
بإضافة فقرة ثانية لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢  
بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تقضي بسح الموظفة  
الخاضعة لاحكام قانون الوظائف العامة المدنية ، المتزوجة بموظف  
يعمل بوزارة الخارجية أو بأحد الملحقين الذين توفدهم الوزارات  
الاخرى للعمل في البعثات التمثيلية اجازة خاصة بغير مرتب  
لمراقبة زوجها الذي يعمل في إحدى بعثات الكويت التمثيلية  
وذلك طوال مدة خدمته بالخارج دون التقيد بحدود محددة .

ولما كان الغاء الحد الاقصى للاجازة الخاصة لمراقبة الزوج  
في هذه الحالة يؤدي الى وجود درجات شاغرة لمدة طويلة بسبب  
وجود شاغراتها في الخارج ، فقد نص مشروع القانون على جواز  
الاستفادة من هذه الدرجات بالتعيين بصفة مؤقتة على أن تخلى  
عند عودتهن من الخارج .

ونظرا لان بعض زوجات هؤلاء الموظفين قد فصلن من  
الخدمة لتجاوزهن مدة الاجازة الخاصة المصرح بها في القانون  
الحالي ورغبة في توفير عدالة المعاملة بين الجميع ، فقد نص  
مشروع القانون على اعادة من أنهيت خدماتهن من الموظفات  
زوجات العاملين في البعثات التمثيلية بالخارج الى الخدمة  
بالدرجة والمرتب اللذين كن عليهما وقت ترك الخدمة اذا كان  
انهاء خدماتهن بسبب استفادهن لمدة الاجازة الخاصة المقررة  
لمراقبة الزوج قبل نفاذ هذا القانون وذلك على أن يتقدمن  
بطلب العودة للعمل خلال ستة شهور من تاريخ نفاذه .